

موقف الديانتين الإسلامية والمسيحية من مشكلة الفقر

أ.م.د. بسمة رحمن عودة & م.باحث: سوزان عبد الباقي حسن
كلية الآداب /جامعة القادسية

الخلاصة :

إنّ الأديان السماوية تهتم بالكثير من الأمور، ولا سيما تلك التي تختص بالعبادات والقيم الأخلاقية المثلى، ليس فقط هذا بل تهتم أيضاً بالأمور المادية والدينيوية التي هي جزء من واقع الإنسان داخل أي مجتمع من المجتمعات، ولولا هذه الأمور لما تمكّن الإنسان من العيش ومواصلة مسيرة الحياة، ومن بين هذه الأديان الدين الإسلامي الذي حثّ على العبادة والعمل، فقد دعا الإسلام بضرورة الاهتمام بالفقراء والمساكين وحماية حقوق النساء ورعايتهن وكفالة الأيتام، ويؤكد على رعاية الأغنياء للفقراء، مقارنة بما حثّ عليه المذهب البروتستانتي المسيحي الذي أكد على العمل قبل العبادة إذ إن فلسفة المذهب البروتستانتي قائمة على أساس إن الشخص المقرب من الربّ يكون بعيداً عن التبذير ويستثمر أمواله في مشاريع النفع العام، بالإضافة الى كفالة الغني عن الشخص الفقير، أما بالنسبة الى المذهب الكاثوليكي فلم يكن له رأي حول الفقر لذلك لم يتم التطرق الى هذا المذهب.

وبناءً على ما تقدم فإنّ البحث الحالي يحتوي على مشكلة وأهمية وأهداف البحث، ومن ثم يتناول موقف الدين الإسلامي وموقف الدين المسيحي من مشكلة الفقر بالإضافة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: عناصر البحث.

مشكلة البحث:

إنّ تفشي ظواهر مشكلة الفقر وزيادة معدلاتها وأثارها السلبية والتي تشمل جميع النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية... الخ، وارتباطها بالكثير من الأمراض والعلل الاجتماعية مثل الجريمة والتطرف والعنف كلّ هذه الأمور تؤدي الى الحرمان من الرعاية الصحية والغذاء الجيد والسكن الصحي، وأيضا يؤدي بالإنسان الى سلوك الطرق غير المشروعة نتيجة للعوز المادي المتولد من الفقر ولارتباط الفقر أيضا بالبطالة، وإنّ الأديان السماوية وما جاء بها من تشريعات وقوانين قد أكد على ضرورة العمل وتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان من أجل العيش بكرامة، ولكن الذي يحصل هو حرمان شديد من العيش بحياة كريمة بسبب سيطرة الفقر على نسب من العوائل ليست ببسيطة وأصبحت معدلاتها تزداد يوماً بعد آخر.

أهمية البحث:

إنّ البحث حول موقف الديانتين الإسلامية والمسيحية من مشكلة الفقر يساعد في تشخيص مشكلة الفقر والوقوع على وجهات النظر المختلفة، إذ تعمل على وضع البرامج التي تقوم بدورها في معالجة مشكلة الفقر والمساهمة الفعالة لمختلف مؤسسات المجتمع الدينية منها والاجتماعية والاقتصادية.... الخ، لإيجاد السبل المتعددة في مواجهة هذه المشكلة.

أهداف البحث

يحاول البحث الحالي التعرف على الاهداف الآتية:

1- موقف الدين الاسلامي من مشكلة الفقر.

٢- موقف الدين المسيحي من مشكلة الفقر.

٣- مقارنة بين موقف الديانتين الإسلامية والمسيحية من مشكلة الفقر.

ثانياً: موقف الدين الإسلامي من الفقر.

يعد الفقر من أهم أسباب التحديات التي تواجه الإنسان، فهو يولد فيه العنف، لهذا يحارب الإسلام الفقر ويدعو للقضاء عليه، وهكذا ارتبطت رعاية الفقراء بالشريعة، فقد دعي القرآن الكريم ويلات الفقر، فمنذ البداية يخاطب الله سبحانه وتعالى آدم (عليه السلام) بعد قرار نزوله الأرض، بقوله تعالى: [إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِىٰ ۗ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ] (١).

ويحبب الإسلام الغنى إلى الناس، ويكرههم في الفقر، فينسب الأول إلى الله تعالى، والثاني إلى الشيطان، بقوله تعالى: [وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ] (٢)، ويقول تعالى: [الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ] (٣). ويؤكد الرسول الكريم () ذلك فيقول: (كاد الفقر إن يكون كفراً) (٤).

وفي حديث آخر ذكر الرسول () حق الإنسان في الخدمات الأساسية فيقول: ((ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يسكنه، وثوب يوارى فيه عورته، وجلف الخبز والماء))، أي يتحقق لكل فرد حاجات المعيشة الأصلية من مأكل وملبس ومسكن (٥).

ولقد كانت مشكلة الفقر شاخصة في رؤية ونظر الإمام علي (عليه السلام) حيث استشعرها بنظرة ذات أبعاد إنسانية وإسلامية وسياسية... الخ (٦).

إن الفقر وسوء الحالة الاقتصادية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى شقاء الإنسان، وانحطاطه، واضطرابه، ويقول الإمام علي (عليه السلام) (ما ضرب الله عباده بسوط أوجع من الفقر)، ويقول (عليه السلام): ((لو تمثل لي الفقر رجلاً لقتلته)) (٧). ولقد كان حق الضمان الاجتماعي السلاح الذي استخدمه الإمام علي (عليه السلام) في سعيه للقضاء على الفقر، وإلغاء طبقة الفقراء من المجتمع. وإن أهم المعايير الإسلامية التي يمكن من خلالها معرفة ماذا نعني بالفقراء والمساكين على الرغم من تباين الآراء في ذلك. — يمكن إجمالها بالعناصر الأساسية الآتية:

١- يعد فقيراً:

أ- من لا يمد يده للتسول مع انه في حاجة.

ب- من لا يتوفر على النصاب (الحد الأدنى للعيش).

ت- من ملك الوسائل لتغطية حاجيات عائلته في المأكل والملبس على الخصوص.

ث- من لا يملك وسائل العيش ولو كان لديه سكن وأثاث.

٢- يعد مسكيناً:

أ- من كان في حالة فقر مدقع.

ب- من دفعه البؤس للتسول.

ت- باختصار من لا يملك شيئاً (٨).

فالفقر هو عجز إنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن وجدان ما يوفر مستوى الكفاية في العيش. أما رؤية الإمام (عليه السلام) للفقر يقول: فيمكن إن نتلمسها في عدائه الواضح لهذه الظاهرة، حيث كان (عليه السلام) يقول: ((نظرت إلى كل ما يذل العزيز ويكسره فلم أر شيئاً أذل له ولا أكسر من الفاقة)) (٩).

ويقول (عليه السلام) الفقر الموت الأكبر^(١٠). والفقر هو طرف من الكفر^(١١) ويروي الإمام (عليه السلام) عن الرسول ((قوله: كاد الفقر إن يكون كفراً^(١٢)، فالحياة تكون في منتهى الصعوبة وقد تفقد جدواها بوجود حالة الفقر والبؤس والحرمان على وفق رؤية الإمام علي (عليه السلام) الذي يقول: القبر خير من الفقر^(١٣) أما من الناحية الاجتماعية فيحدد الإمام علي (عليه السلام) الآثار السلبية للفقر حيث يقول: ((الفقر سواد الوجه في الدارين))^(١٤)، وان ((من قلَّ ذلٌّ))^(١٥) ويحدد الإمام (عليه السلام) التأثير النفسي للفقر على الإنسان فهو ((مذهلة للنفس مدهشة للعقل جالية للهموم))^(١٦)، و((من ابتلي بالفقر فقد ابتلي بأربع خصال، بالضعف في يقينه، والنقصان في عقله، والدقة في دينه، وقلة الحياء في وجهه، فتعوذ بالله من الفقر))^(١٧)، ويقول (عليه السلام): ((اهلك الناس اثنان، خوف الفقر، وطلب الفخر))^(١٨)، ولقد وعى الإمام (عليه السلام) إن الإنسان الفقير الجائع المستغل المحروم المصدف بالأغلال لا يستطيع إن يكون فاضلاً، وان من اللغو إن يوعظ بالوعد والوعيد والترغيب والترهيب وان إنساناً كهذا ينقلب كافراً بالقيم والفضائل، وان معدته الخاوية وجسده المعذب ومجتمعه الكافر بإنسانيته المتنكر له وشعوره بالاستغلال وميسم الضعة الذي يلاحقه أنى كان، هذه كلها تجعله لصاً وسفاحاً وعدواً للإنسانية التي لم تعترف له بحقه في الحياة الكريمة^(١٩). وعلى وفق هذه الرؤية فقد سعى الإمام (عليه السلام) للتعامل مع مشكلة الفقر والعمل على علاجها، عبر حق الضمان الاجتماعي والذي من أهم واجباته هو استئصال الفقر من المجتمع الإنساني إذ يقول (عليه السلام): ((أربعة من قواصم الظهر، فقر لا يجد صاحبه له موادياً))^(٢٠). أما صيغ التعامل والمعالجة لمشكلة الفقر فيمكن تلمس مفرداتها بأبعاد ندرجها على النحو الآتي:

١- البعد الديني: يرفض الإمام علي (عليه السلام) أي دعوة لتبرير الفقر استناداً إلى قدر الله تعالى، أو كون فقر الحال أكثر انسجاماً مع رؤية الإسلام وفلسفته للحياة، بل إن الإمام يؤكد إن تحقيق الضمان الاجتماعي لإزالة الفقر هو جزء مهم من أسباب الدعوة الإسلامية ككل، إذ يقول (عليه السلام): ((فانظروا إلى مواقع نعم الله سبحانه عليهم، حيث بعث إليهم رسولاً، فعقد بملته طاعتهم وجمع على دعوته الفتهم، كيف نشرت النعمة عليهم جناح كرامتها، وأسالت لهم جداول نعيمها... فأصبحوا في نعمها غرقين، وفي خضرة عيشها فكهين، قد تربعت الأمور بهم، في ظل سلطان قاهر، وأوتهم الحال إلى كنف عز غالب))^(٢١).

ويؤكد الإمام علي (عليه السلام) إن الاختبار الحقيقي لمدى تمسك الفرد بمبادئ الإسلام هو إسهامه في تحقيق الضمان ضد الفقر إذ يقول (عليه السلام): إن لأهل الدين علامات يعرفون بها ((صدق الحديث، ورحمة الضعفاء))^(٢٢)، ويقول (عليه السلام): ((اختبروا شيعتي بخصلتين: المحافظة على أوقات الصلاة، والمواساة لإخوانهم بالمال))^(٢٣) ويجعل الإمام من سد حاجة الفقراء والمعوزين واجب ديني إذ ((إن المسكين رسول الله فمن منعه فقد منع الله ومن أعطاه فقد أعطى الله))^(٢٤) ويقول عليه السلام ارحموا ضعفائكم واطلبوا الرحمة من الله بالرحمة لهم^(٢٥).

٢- البعد السياسي: يحمل الإمام (عليه السلام) السلطة الحاكمة مسئولية إزالة الفقر من المجتمع، وجعل الإمام من وجود الفقر في الأمة معياراً على سلبية السلطة الحاكمة التي حذر الإمام منها بقوله (عليه السلام): ((أما أنكم ستلقون بعدي ذلاً شاملاً وسيفاً قاتلاً وأثرة قبيحة يتخذها الظالمون عليكم سنة تفرق جموعكم وتبكي عيونكم وتدخل الفقر بيوتكم))^(٢٦).

إن تحميل الإمام (عليه السلام) للسلطة الحاكمة مسئولية الفقر في الأمة ذا شقين: الأول: الممارسة السلبية للحكام والتي تسهم في إفقار المجتمع، حيث شخص الإمام الحالة السلبية في التوظيف السياسي للفقر وأشار إلى حقيقة لجوء بعض الساسة إلى هذا الأسلوب لكسر إرادة الأحرار في الأمة، فقد رد على من أشار عليه بتوليه طلحة والزبير البصرة والكوفة قائلاً: ويحك إن العراقيين يهما الرجال والأموال ومتى تملكا رقاب الناس يستميلا السفيه بالطمع ويضربا الضعيف بالبلاء ويقويا على القوي بالسلطان^(٢٧). والحالة الثانية: التي شخصها الإمام فهي حالة الإسراف للحاكم وبطانته والابتعاد عن آلام وآمال فقراء الأمة ذلك بقوله: (عليه السلام) لأحد ولاته المسرفين: ((دع الإسراف مقتصداً واذكر في اليوم غداً، وامسك من المال بقدر ضرورتك وقدم الفضل ليوم حاجتك، أترجوا إن يعطيك الله اجر المتواضعين وأنت عنده من المتكبرين وتطمع وأنت متمرغ في النعيم تمنعه الضعيف والأرملة، إن يوجب لك ثواب المتصدقين، وإنما المرء مجزي بما أسلف وقادم على ما قدم والسلام))^(٢٨). أما الشق الثاني: من مسؤولية الحاكم إزاء الفقر في الأمة فهو ايجابي يتمثل في ضرورة قيام السلطة الحاكمة بالقضاء على الفقر في المجتمع، عبر إعادة توزيع الثروة أو الاهتمام بتقليل التفاوت الاقتصادي الصارخ في المجتمع، حيث يقول الإمام (عليه السلام): ((اضرب بطرفك حيث شئت من الناس فهل تبصر إلا فقيراً يكابد فقراً أو غنياً بدل نعمة الله كفوراً أو بخيلاً اتخذ البخل بحق الله وفراً أو متمرداً كأن بأذنه عن سمع المواعظ وقرأ))^(٢٩). ويقول الإمام (عليه السلام) حول حقوق الفقراء ومسؤولية الحاكم إزاءهم ((ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم وفي الله لكل سعة ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه))^(٣٠). وتبرز عبقرية الإمام وواقعيته في مبدأ غاية في الأهمية يمكن إيجازه بأن الوطن الذي يعجز إن يوفر لأبنائه الحياة الحرة الكريمة هو سجن كبير وليس جديد بالأحرار الانتماء له كونه أصبح مكاناً لعبيد السلطة الحاكمة التي أخفقت في انتشالهم من الفقر أو تعمدت إبقائهم فيه، وفي كلتا الحالتين يجب إن لا تظل ممسكة بزمام القيادة إذ يقول الإمام: ((المقل غريب في بلده))^(٣١)، ويقول الإمام (عليه السلام): ((الغنى في الغربية وطن، والفقر في الوطن غربة))^(٣٢). كذلك يقول (عليه السلام): ((ليس بلداً أحق بك من بلد، خير البلاد ما حملك))^(٣٣). ويقول (عليه السلام): ((ليس في الغربية عار وإنما العار في الوطن الافتقار))^(٣٤)، وهو ما سبق إن ذكرنا جانب منه ولا سيما في تأكيد الإمام (عليه السلام) توفير فرص العمل والأجور العادلة والقيم الايجابية المنتجة في المجتمع والالتزام بمبادئ الإسلام فقد ((شرع الله تعالى أحكاماً تحول دون تكون الثروات بطريق غير عادل وغير مشروع، وتحول بين أصحاب الثروات، بعد إن تتكون لديهم الثروة بطريق غير مشروع وبين إن يستخدمونها في استغلال الآخرين وشرع نظاماً للضرائب (الزكاة والخمس) والمواريث، يفتت هذه الثروات تدريجياً ويحول بينها وبين التراكم والتعاظم وأعطى للحاكم حق وضع اليد على ماتقضى به المصلحة العامة من أموال الأغنياء إذا قضت بذلك حاجة طارئة^(٣٥)، ويعد الإمام سوء التوزيع سواء داخل المجتمع أو خارجه، هو سبب رئيسي لوجود الفقر حيث يقول الإمام (عليه السلام): ((إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غني، والله تعالى سائلهم عن ذلك))^(٣٦)، ويدعوا الإمام علي (عليه السلام) جميع المسلمين للقضاء على الفقر، إذ يخاطب كل مسلم قائلاً: ((إذا وجدت من أهل الفاقة من يحمل لك زادك إلى يوم القيامة السبيل)). غداً حيث تحتاج إليه فاغتنمه

وحمله إياه وأكثر من تزويده وأنت قادر عليه فلعلك تطلبه فلا تجده وأغتنم من استقرضك في حال غناك ، ليجعل قضاؤه لك في يوم عسرتك ((^{٣٧}). ويوصي (عليه السلام) ((ابذل لأخيك دمك ومالك))^(٣٨) و((داووا الفقر بالصدقة والبذل))^(٣٩) وكان (عليه السلام) قد ترك عيون زراعية صدقة ((على فقراء أهل المدينة وابن السبيل))^(٤٠).

٣- البعد الاجتماعي: يتعامل الإمام (عليه السلام) بمنظور إنساني إسلامي مع فئة الفقراء في الأمة، وينظر (عليه السلام) بعين الخبير إلى بعض السلبيات التي قد تظهر بين أفراد هذه الفئة أو سلوكهم الجمعي إذ يعزو (عليه السلام) ذلك إلى الفقر وليس الفقراء قائلاً: ((العسر يشين الأخلاق ويوحش الرفاق))^(٤١). ويدعو الإمام للبحث بجديّة عن جوهر الفقراء، إذ يقول (عليه السلام): ((إذا أقبلت الدنيا على أحد أعارته محاسن غيره و إذا أدبرت عنه سلبتة محاسن نفسه))^(٤٢).

ويحرر الإمام علي (عليه السلام) النفس البشرية من الفقر حيث يبين ذلك في قوله: ((شر الفقر فقر النفس))^(٤٣) ويؤكد الإمام سمو الفقراء بأنفسهم وذلك تعزيراً لكرامتهم الإنسانية إذ يقول (عليه السلام): ((ما أحسن تواضع الأغنياء للفقراء طلباً لما عند الله، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء اتكالا على الله))^(٤٤) ويرفض الإمام (عليه السلام) إن يظهر التذلل والحاجة بوجه فقراء الأمة بل يجب إن يطغى على ذل الفقر، ورفض الإمام للمؤمن إن يذل ما هي إلا وصية منه بضرورة توفير متطلبات الحياة الأساسية وتوفير الضمان الاجتماعي لكل مؤمن.

إن من مقاصد الشريعة هي تحقيق مصالح العباد وترجيح المصلحة العامة على الخاصة ورفع الضرر واختيار أهون الضررين وتقديم الحاجات الضرورية وتكريم الإنسان ومنع استغلاله بأي شكل من الأشكال ورفع التعسف عنه في استعمال الحقوق^(٤٥).

إن الرسول الأعظم (ص) وصحابته وكبار الفقهاء الأولين قد راعوها حق رعايتها ووجهوا الحياة على أساسها، وهذا ما يلاحظ من خلال ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب (رض) بتكفله حماية الفقراء وإن يدخل في الحمى فقراء الناس دون أغنياءهم، وخصص مكان وارض تعتبر ملاذ وأحمى للفقراء، وكان قد استعمل على الحمى مولى له كان اسمه (هني) فأوصاه بقوله: ((يا هن اضم جناحك على الناس واتق دعوة المظلوم فأنها مجابة، وادخل رب الصريمة والغنيمة وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان، فأنهما إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء بأبنائه يصرخ يا أمير المؤمنين، أفناركهم أنا لا أبأ لك، ومن باب مصلحة مجموع الأمة ما فعله عمر في ارض العراق حيث جعلها خراجية بيد أهلها))^(٤٦) كان لعمر بن الخطاب (رض) منظوره الخاص فيما يتعلق بأفراد المجتمع، فهو لم يشجع على الطبقة العنصرية التي نادى بها كثير من أصحاب المذاهب الفلسفية والاقتصادية المختلفة مثلما حدث في عهد ارسطو وأفلاطون والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه لم يسمح بالإلغاء التام للفوارق بين أفراد المجتمع^(٤٧)، ولقد كان عمر بن الخطاب (رض) يدعو كل أفراد المجتمع - فقراءهم وأغنيائهم - إلى العمل من أجل التكسب وعدم الحاجة إلى مساعدة الغير وبالتالي فقد أكد على تلك الوصية مرة أخرى للفقراء الذين أراد لهم الوفاء باحتياجاتهم من عمل أيديهم حتى يظلوا مرفوعي الرأس وبمناى عن التبعية المهنية للغير^(٤٨). ففي دعوته لكل أفراد المجتمع قال ب: ((إن يتعلموا المهنة، فإنه يوشك إن يحتاج احدهم إلى مهنة وإن

كان من الأغنياء))، ولكن كان يحذر الفقراء على وجه الخصوص من الاعتماد على الصدقات والعطايا والإعراض عن العمل من أجل الوفاء باحتياجاتهم المعيشية فكان يقول لهم: ((يا معشر الفقراء، ارفعوا رؤوسكم، فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين))^(٤٩)، إن ما يعانيه البعض من فاقة وضيق ذات اليد ليس بشرط إن يكون نتيجة لتكاسل أو لإهمال منهم فمن هؤلاء لا يمكن إن يكون هناك غير القادرين على العمل والتكسب مثل كبار السن وذوي الظروف الخاصة واليتامى والأرامل والمرضى... الخ^(٥٠). لهذا فلم ينسى عمر بن الخطاب (رض) هذه الفئة وعمل على توفير أهم حاجة أساسية لها وهي رغيف الخبز حيث أنشأ بيت الدقيق لإغاثة الجياع وتقديم الطعام لمن يفتقده، كما جعل أرضاً كان يمتلكها وقفاً يتم التصدق بريعها للفقراء والغزاة، ويبدو إن أمر الفقراء كان يهمله كثيراً حتى نهاية حياته حتى انه قال قولته الشهيرة في أواخر أيامه: ((لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء)) أي لو رجعت عمري إلى ما فات، لأخذت ما زاد عن حاجات الأغنياء وغالباً ما يقصد هنا تحصيل ضرائب من الثروات الفائضة وتقسيمها في وجوه البر والإصلاح^(٥١)، وروي عن عمر بن الخطاب (رض) انه خاطب والياً على احد الأقاليم بقوله: ((ماذا تفعل إذا جاءك سارق، قال الوالي: اقطع يده، فقال عمر (رض): إذن، فإن جاءني جائع أو عاطل فسرق اقطع يدك، ان الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عبادته لنسد جوعهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم، فإن أعطينا لهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإن لم تجد عملاً التمسيت في المعصية أعمالاً، فأشغلها بالطاعة قبل إن تشغلك بالمعصية))^(٥٢). في الطاعة أيضاً ما تم ذكره من خلال بعض رجال الدين ومنهم الإمام أبو حامد الغزالي قد ذكر الكثير من الأقوال التي تمجد الفقر وتعتبره فضيلة رغم قول الرسول محمد (ص) ((كاد الفقر إن يكون كفراً))، مما ورد من أقوال وأخبار وأحاديث تمجد الفقر وهي ((يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنياءها بخمسمائة عام))، و((إن لكل شيء مفتاحاً، ومفتاح الجنة حب المساكين والفقراء لصبرهم، هم جلساء الله تعالى يوم القيامة))، أيضاً ((أحب العباد إلى الله تعالى الفقير القانع برزقه))، وكذلك ((اختار الفقراء ثلاثة أشياء، واختار الأغنياء ثلاثة أشياء، اختار الفقراء راحة النفس وفراغ القلب وخفة الحساب، واختار الأغنياء تعب النفس وشغل القلب وشدة الحساب))^(٥٣)، وأيضاً قد ذكر الصحابي أبو ذر الغفاري الذي كان من الصحابة الذين استجابوا للدعوة الإسلامية في بدايات عهدها، وكان يميل إلى حياة الزهد والتقشف حتى انه عاش مع (أهل الصفة) الذين كانوا يمثلون فقراء الصحابة ويعيشون في خيمة ملتصقة بمسجد المدينة المنورة، ومن خلال معاشته لتجربة ذاتية للفقر، تركز اهتمامه على مناقشة مشكلة الفقر وتقديم توصياته بكيفية التعامل معها بالأسلوب السليم، وقد زاد من درجة اهتمامه بتلك المشكلة انه عاصر عهد خلافة عثمان بن عفان (رض) ولاحظ تكس الثروات وتركز مظاهر البذخ والترف في فئات قليلة من المجتمع الإسلامي^(٥٤). مما أثار ذلك احتجاجاته على سياسة الخليفة وحاشيته دفاعاً عن حقوق الفقراء والمعدمين في إعانتهم على العيش الكريم مما دفع الخليفة عثمان إلى ترحيله إلى بلاد الشام^(٥٥) ومن بين الجوانب الاقتصادية التي يمكن استنباطها من تصريحات أبي ذر ومطالباته ذلك المسمى الذي كان يفضل أن يطلق على المال العام، ففي أثناء تواجده كان ذلك النوع من الأموال يطلق عليه (مال الله)، ولكن أبي ذر تحفظ على ذلك المسمى متعللاً بأنه يتيح للحاكم الحرية المطلقة للتصرف فيه وفق ما يشاء، فقد اقترح مسمى بديلاً وهو (مال الأمة) معتبراً إن ذلك

المسمى فيه تذكير دائم للوالي بأنه ملك لكل من يعيشون تحت مظلة الأمة الإسلامية ومن ثم فسوف يضطر - وفقاً للمسمى المقترح - إن يستعين بتمثلي تلك الأمة كي يعاونوه في استخدام وإدارة ذلك المال وفقاً للمصلحة العامة وليس وفقاً للمصلحة الشخصية^(٥٦). كان أبو ذر الغفاري يرى أنه بالإضافة إلى الوسائل المتعددة والتقليدية التي فرضها الإسلام لمعالجة مشكلة الفقر ولتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء (مثل الزكاة والصدقات التطوعية والكفارات وقواعد التورث)، فهناك وسيلة أخرى يجب العمل بها لتحقيق ذات الهدف وهو إن ينفق الأغنياء كل ما يزيد عن حاجاتهم المعيشية بحيث لا تبقى لديهم أية فوائض من المال والثروة^(٥٧)، ويقول أبو ذر الغفاري خريج مدرسة النبي (ص) عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه^(٥٨)، وقد فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً، وهي عادة تقوم بهذه المهمة على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى تهيب الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي المثمر، ليعيش على أساس عمله وجهده، فإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل، جاء دور المرحلة الثانية التي تمارس فيها الدولة تطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له^(٥٩)، ومبدأ الضمان الاجتماعي هذا يركز في المذهب الاقتصادي للإسلام على أساسين ويستمد مبرراته المذهبية منهما:

أحدهما: التكافل العام، والآخر: حق الجماعة في موارد الدولة العامة ولكل من الأساسين حدوده ومقتضياته في تحديد نوع الحاجات التي يجب إن يضمن إشباعها، وتعيين الحد الأدنى من المعيشة التي يوفرها مبدأ الضمان الاجتماعي للأفراد، فالأساس الأول للضمان لا يقتضي أكثر من ضمان إشباع الحاجات الحياتية والملحة للفرد، بينما يزيد الأساس الثاني على ذلك، ويفرض إشباعاً أوسع ومستوى أرفع من الحياة، والدولة يجب إن تمارس الضمان الاجتماعي في حدود إمكاناتها على مستوى كل من الأساسين^(٦٠) فالأساس الأول للضمان الاجتماعي هو التكافل العام وهو المبدأ الذي يفرض فيه الإسلام على المسلمين كفالة بعضهم لبعض ويجعل من هذه الكفالة فريضة على المسلم في حدود ظروفه وإمكاناته يجب عليه إن يؤديها على أية حال كما يؤدي سائر فرائضه^(٦١) ولقد أشارت بعض النصوص التشريعية إلى مبدأ التكافل والتي منها ما جاء في الحديث الصحيح عن سماعة: ((إنه سأل الإمام جعفر بن محمد عن قوم عندهم فضل، وإخوانهم حاجة شديدة، وليس يسعهم الزكاة أيسعهم إن يشبعوا ويجوع إخوانهم، فإن الزمان شديد فرد الإمام عليه قائلاً: إن المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يخذله، ولا يحرمه فيحق على المسلمين الاجتهاد فيه والتوصل والتعاون عليه، والمواساة لأهل الحاجة))^(٦٢) وفي حديث آخر: إن الإمام جعفر قال: ((أيما مؤمن منع مؤمناً شيئاً مما يحتاج إليه وهو يقدر عليه من عنده أو من عند غيره، أقامه الله يوم القيامة مسوداً وجهه، مزرقة عيناه، مغلولة يده إلى عنقه، فيقال: هذا الخائن الذي خان الله ورسوله، ثم يؤمر به إلى النار))^(٦٣). وواضح إن الأمر به إلى النار يدل على: إن المؤمن يجب عليه إشباع حاجة أخيه المؤمن، في حدود قدرته، لأن الشخص لا يدخل النار إذا ترك شيئاً لا يجب عليه^(٦٤) إن الكفالة هي في حدود الحاجات الشديدة فالمسلمون إذا كان لديهم فضل عن مؤوئنتهم، فلا يسعهم - على حد تعبير النص في الحديث الأول - إن يتركوا أخاهم في حاجة شديدة، بل يجب عليهم إشباع تلك الحاجة وسدها^(٦٥)، وقد ربط الإسلام بين هذه الكفالة ومبدأ الإخوة العامة بين المسلمين ليدل على أنها ليست ضريبة التفوق في الدخل فحسب، وإنما هي التعبير

العملي عن الإخوة العامة، سيراً منه على طريقته في إعطاء الأحكام إطاراً خلقياً يتفق مع مفاهيمه وقيمه، فحق الإنسان في كفالة الأخر له مستمد في مفهوم الإسلام من إخوته له، واندرجه معه في الأسرة البشرية الصالحة، والدولة تمارس في حدود صلاحياتها حماية هذا الحق وضمانه، والحاجات التي تضمن هذا الحق إشباعها هي الحاجات الشديدة، وشدة الحاجة تعني كون الحاجة حياتية، وعسر الحياة من دون إشباعها^(٦٦) أما الأساس الثاني للضمان الاجتماعي فهو حق الجماعة في مصادر الثروة، وعلى أساس هذا الحق تكون الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين، بقطع النظر عن الكفالة الواجبة على أفراد المسلمين أنفسهم^(٦٧) أما عن المسؤولية المباشرة للضمان فإن حدود هذه المسؤولية تختلف عن حدود الضمان الذي تمارسه الدولة على أساس مبدأ التكافل العام، فإن هذه المسؤولية لا تفرض على الدولة ضمان الفرد في حدود حاجياته الحياتية فحسب، بل تفرض عليها إن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع الإسلامي، لأن ضمان الدولة هنا ضمان إعالة، وإعالة الفرد هي القيام بمعيشته وإمداده بكفايته، والكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلما ازدادت الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً ورخاءً، وعلى هذا الأساس يجب على الدولة إن تشبع الحاجات الأساسية للفرد من غذاء ومسكن ولباس^(٦٨) إن الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) في حديث قال: محدد ما للإمام وما عليه ((انه وارث من لا وارث له، ويعول من لا حيلة له))، وفي خبر موسى بن بكر: إن الإمام موسى قال له ((من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله، كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه، فليستدن على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله، فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه، كان عليه وزره إن الله عز وجل يقول: ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا... الخ، فهو فقير مسكين مغرم))^(٦٩)، وجاء في كتاب الإمام علي (عليه السلام) إلى واليه على مصر: ((ثم الله الله في الطبقة الوسطى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس فإن في هذه الطبقة قانعا ومعترا: وأحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل للأدنى، وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر، فأنتك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكام الكثير المهم فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم))^(٧٠)، وقد أفتى بعض الفقهاء كالشيخ الحر: بأن ضمان الدولة لا يختص بالمسلم، فالذمي الذي يعيش في كنف الدولة الإسلامية إذا كبر وعجز عن الكسب، كانت نفقته من بيت المال، وقد نقل الشيخ الحر حديثاً عن الإمام علي (عليه السلام): انه مر بشيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين: ((ما هذا، فقيل له: يا أمير المؤمنين انه نصراني، فقال الإمام: استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعموه، أنفقوا عليه من بيت المال))^(٧١).

ثالثاً: موقف الدين المسيحي من مشكلة الفقر.

إن الشرائع الإسلامية في مجال الحقوق الإنسانية قد تحولت إلى حقائق لم يستطع احد- حتى الظالمون والمتجاوزون- إنكارها، بل كانوا يؤولون النصوص ويتعللون بأنواع العلل ولو كانت باطلة، لإظهار أنفسهم بمظهر الحريص على أداء تلك الحقوق، مما دفع المفكرين والفلاسفة وحتى بعض رجال الكنيسة إلى الدعوة لتمكين الحقوق الإنسانية^(٧٢). يعتقد ماكس فيبر إن العوامل غير المادية (العوامل الاجتماعية والروحية) تترك أثارها وبصماتها الواضحة على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والجماعات، إن نظرية فيبر حول العلاقة بين الدين والاقتصاد قد ظهرت في كتابه

(علم اجتماع الدين) الذي ترجم قسماً منه البروفسور (تالكت بارسونز) ونشره تحت عنوان ((الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية))، حيث أكد ماكس فيبر على إن البروتستانتية لاسيما الكالفينية التي تهتم بالعمل كواجب مهم من واجبات المسيحي، هي الدافع والمحفز الرئيسي لظهور ونمو الرأسماليين في الغرب^(٧٣). إن البروتستانتية تطلب من الفرد الذي يؤمن بها الإخلاص في العمل والتضحية من أجله والتمسك بالقيم المساعدة على تحقيق الإنجازات المادية والعلمية التي تعتبر أساس تقدم المجتمع ودليلاً واضحاً على مرضاة الله وبركته، ولا تعتبر البروتستانتية تراكم الثروة والمال شيئاً غير مرغوب فيه لاسيما عندما تكون الثروة في صالح المجموع وتستعمل في تنمية وتطوير المجتمع^(٧٤). إن الفرد في ظل البروتستانتية يمنع عن ممارسة السلوك الإنساني ويطلب منه التفكير في مصالح الآخرين والعمل من أجل الصالح العام، لذا أدى الدين دوره الكبير في التأثير على النظام الاقتصادي للمجتمع الغربي، كما أشار فيبر للدور الذي لعبته النظم الدينية في الصين والهند والعالم القديم في تحديد السمات الأساسية للمنظمات الاقتصادية الموجودة في هذه المناطق، حيث استنتج فيبر حقيقة مفادها بأن اقتصاد المجتمع غالباً ما يتأثر بطبيعة المؤسسات الدينية السائدة^(٧٥). لقد توصل ماكس فيبر إلى إبداء ملاحظة ذكية هي إن احد من الأنبياء لم يأت من طبقة رجال الدين وان المنقذين في الهند ما كانوا قط من البراهمة، والسبب في ذلك بكل بساطة هو إن رجل الدين يستمد سلطته من المؤسسة، ومن مركزه فيها وموقعه في الهرم الطبقي، فيصر على رموز المكانة التي يجهزها بها منصبه ويعمل في خدمة التقاليد المقدسة، وعلى عكس رجل الدين، تقوم دعوة النبي على التغيير وأخلاقه ومواهبه وعبقريته في زمن ووضع يسمحان بنشوء الدعوة وانتصارها، ينشر النبي دعوته نتيجة لإحساس أو هاجس عميق بمأساة الإنسان والمجتمع في عصره فيعلن مساواة جميع المؤمنين في الإيمان وأمام الله^(٧٦). إن ماكس فيبر عندما وضع كتابه عن الإسلام تنبأ بأن الإسلام سيلعب دوراً مميزاً في نهضة الشرق وازدهار العالم بسبب تشديده على العمل، على عكس ما كانت تتادي به بعض الأديان والمذاهب، كالمذهب الكاثوليكي في الديانة المسيحية، الذي يركز على العبادات والمعتقدات الروحية، وكتشديد على أهمية العمل في تطور المجتمعات، استشهد فيبر بتطور الدولة الأوروبية، مثل انكلترا وألمانيا، لاعتناقهما مذهب البروتستانتية الذي يحترم العمل والاجتهاد ويدعوا إلى السيطرة على ما توفره البيئة من موارد^(٧٧). كما يعد ترشيد الاستهلاك والتشف في الإنفاق وعدم تبذير الثروة الاقتصادية من المبادئ الأساسية التي تركز عليها البروتستانتية والتي تحدد درجة إيمان الفرد بالله سبحانه وتعالى لأن الفرد الذي يقتصد في الإنفاق ويحافظ على أمواله وثرواته هو الشخص المقرب إلى الله سبحانه وتعالى بنظر الفكر البروتستانتية، بينما الشخص الملحد أو غير المؤمن أو الذي يتحدى إرادة الله هو الشخص الذي ينفق أكثر مما يكسب ويبذر أمواله وثرواته في اقتناء أشياء ليست مفيدة له وللمجتمع الذي يعيش فيه^(٧٨).

كما إن هذا الشخص يكون بعيداً عن الله سبحانه وتعالى وإن الله يغضب عليه ويعاقبه في الحياتين الأولى والثانية لأنه لا يعرف كيف يتصرف أو ينفق أمواله وثرواته^(٧٩). إن الفكر البروتستانتية أو العقيدة البروتستانتية تطالب الفرد الذي يؤمن بها إن يكون مقتصداً في نفقاته وحذراً في كيفية إنفاق أمواله وإن يحافظ عليها ويوفرها وينميها لكي تفعل فعلها المؤثر في تراكم رأس المال وزيادة القوة الاقتصادية للمجتمع^(٨٠). هذا ويعد ماكس فيبر الفكر البروتستانتية الذي يدعوا إلى التشف في الإنفاق وترشيد الاستهلاك والتوفير هو الفكر الرأسمالي الذي يحافظ على الثروة من الضياع ويعلم

الإنسان كيفية المحافظة على هذه الثروة وتنميتها لكي تكون في خدمة الصالح العام^(٨١). كما يقول ماكس فيبر إن معظم الدول التي تؤمن بالمذهب البروتستانتي المسيحي هي دول متقدمة اقتصادياً وعلمياً كإنكلترا وألمانيا والسويد والنرويج وأمريكا... الخ، وإن فيبر يضيف بأنه لا توجد عائلة أو شخص بروتستانتي في العالم فقير بسبب القيم والمبادئ الدينية والبروتستانتية التي يحملها^(٨٢). إن البروتستانتية تعتقد بأن الإنسان لا يمكن إن ينال مرضاة الله ومرضاة الناس ما لم يتمسك بالقيم الاقتصادية التي نادت بها البروتستانتية والتي كانت السبب في ظهور الرأسمالية لأن الاقتصاد في النفقات والتكثيف والتوفير تسهم في تكوين رؤوس الأموال وتكديس الثروات الاقتصادية التي يمكن إن تكون الحجر الأساس في ارساء قواعد النظام الرأسمالي وما ينطوي عليه من نظم ومؤسسات اقتصادية وإنتاجية تعتمد على نظام تقسيم العمل وعقلانية الإنتاج بالإضافة إلى سرعة الإنتاج وزيادته وجودة نوعيته^(٨٣). كما ويعتقد ماكس فيبر في معظم مؤلفاته العلمية بأن السبب في ظهور الرأسمالية وما رافقها من تغيرات وتحولات بدلت نمط الحياة في المجتمعات الغربية، والسبب في ذلك إن البروتستانتية تتسم بالعلمية والعقلانية والموضوعية، فهي تعتقد بعدد من المبادئ التي ذكرها ماكس فيبر في كتابه الموسوم (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) وفي كتابه الآخر (الدين والاقتصاد والمجتمع)، ففي الكتاب الأول يحدد فيبر مبادئ الدين المسيحي البروتستانتي ويحصرها بخمسة مبادئ رئيسية وهي:

- ١- الإيمان بالله سبحانه وتعالى والإيمان بالأنبياء والمرسلين الصالحين.
- ٢- الإيمان بالحياة الثانية بعد الموت.
- ٣- التقشف بالإنفاق وعدم التبذير والهدر وذلك لأن التبذير يجعل المبذر مكروهاً من قبل الله تعالى، بينما المنقشف والعصامي غير البخيل هو المقرب إلى الله تعالى^(٨٤).
- ٤- توفير الاموال الفائضة واستثمارها في مشاريع النفع العام اي المشاريع التي تخدم المجتمع وتمنح العمل للأفراد وتزود المجتمع بالسلع الاستهلاكية والانتاجية وتنشر الرفاهية في ربوع المجتمع، كما تعزز العلاقات الانسانية بين الافراد والجماعات وتحقق التماسك الاجتماعي.
- ٥- الإيمان بالأخلاق والقيم التي جاء بها السيد المسيح (ﷺ) ومعظم هذه القيم تربط بين الجانب الديني والجانب الاقتصادي كالإخلاص في العمل والصدق وعدم الغش والمثابرة والجد والاجتهاد والابتعاد عن الخمول والكسل والصبر والتفاؤل بالمستقبل ومساعدة الفقراء والمحتاجين وعدم إلحاق الضرر بالآخرين... الخ من القيم الإيمانية العقلانية التي يدعوا إليها المذهب البروتستانتي المسيحي^(٨٥). ومن خلال ما تم استعراضه من مواقف للديانتين الإسلامية والمسيحية حول مشكلة الفقر فقد تبين ان الدين الإسلامي يحث على ضرورة الجمع بين الامور المادية والامور الروحية ، أي انه يدعوا إلى العبادة والعمل ، بينما الدين المسيحي فانه يحث على العمل ومن ثم العبادة أي ان البروتستانتية المسيحية تميل إلى التمسك بالقيم والممارسات الاقتصادية والمادية.

الهوامش:

- (١).القران الكريم، سورة طه، الآية (١١٨-١١٩).
- (٢).القران الكريم، سورة محمد، الآية (٣٨).
- (٣).القران الكريم،سورة البقرة،الآية (٢٦٨).
- (٤).حديث شريف، رواه مسلم.

- (٥). د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، المشكلات الاجتماعية (دراسة في علم الاجتماع التطبيقي)، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠)، ص ١٤٢.
- (٦). غسان عكلاوي صالح، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٥.
- (٧). باقر شريف القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ط ١، (النجف الأشرف، مطبعة النجف، ١٩٦٣)، ص ٢٦٩.
- (٨). فاضل الجابري الموسوي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، (قم، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ب ت)، ص ١١٢.
- (٩). كاظم مدير، الحكم من كلام الإمام أمير المؤمنين علي (ع)، ط ١، (مشهد، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة، ١٩٩٦)، ص ٥٧٥.
- (١٠). محمد بن الحسين الموسوي الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تيريزيان، حكمة ١٦٣، (إيران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠ هـ)، ص ٦٣٤.
- (١١). محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج ١، ط ٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣)، ص ٣٩.
- (١٢). علي بن إبراهيم الاحسائي، عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، مج ١، ج ١، ط ١، (بيروت، دار أحياء التراث العربي، ٢٠٠٩)، ص ٤٠.
- (١٣). كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق حسين الحسيني، (قم، دار الحديث، ١٣٧٦ هـ)، ص ٣٩.
- (١٤). علي بن إبراهيم الاحسائي، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (١٥). كاظم مدير، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (١٦). كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، المصدر السابق، ص ١٤٩.
- (١٧). محمد باقر المجلسي، المصدر السابق، ج ٧٢، ص ٤٧.
- (١٨). المصدر نفسه، ج ٥٧، ص ٥٤.
- (١٩). محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ٣٩٠.
- (٢٠). محمد باقر المجلسي، المصدر نفسه، ج ٩٦، ص ٣٩.
- (٢١). محمد بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف الرضي (الجامع)، المصدر السابق، خطبة ١٩٢، ص ٣٧٥-٣٧٦.
- (٢٢). كاظم مدير، المصدر السابق، ص ٢٦٧.
- (٢٣). لبیب بیضون، تصنيف نهج البلاغة، ط ١، (بيروت، دار القلم للتوزيع، ١٩٧٨)، ص ١٧٩.
- (٢٤). المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
- (٢٥). محمد باقر المجلسي، المصدر السابق، ج ٧٨، ص ٨١-٨٤.
- (٢٦). أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ط ١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩)، ص ١٣٤.
- (٢٧). عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، تحقيق علي الشبري، ط ١، ج ١، (منشورات الشريف الرضي، ب ت)، ص ٧١.
- (٢٨). محمد بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف الرضي (الجامع)، المصدر السابق، كتاب ٢١، ص ٤٧٨.
- (٢٩). كاظم مدير، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٣٠). محمد بن الحسين البغدادي الشريف الرضي (الجامع)، المصدر السابق، كتاب ٥٣، ص ٥٥١.
- (٣١). المصدر نفسه، حكمة ٣، ص ٥٩٩.
- (٣٢). المصدر نفسه، حكمة ٥٦، ص ٦١٠.
- (٣٣). كافي الدين أبو الحسن الواسطي، المصدر السابق، ص ٤١٠.
- (٣٤). المصدر نفسه، ص ٤١٠-٤١١.
- (٣٥). محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ٣٧.
- (٣٦). محمد بن الحسين الموسوي الشريف الرضي (الجامع)، المصدر السابق، حكمة ٣٢٨، ص ٦٦٧.
- (٣٧). المصدر نفسه، وصية ٣١، ص ٥٠٣-٥٠٤.

- (٣٨). محمد باقر المجلسي، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٣٩). كافي الدين أبو الحسن الواسطي، المصدر السابق، ص ٢٥٠.
- (٤٠). احمد الرحمانى الهمداني، الامام علي بن أبي طالب (من حبه عنوان الصحيفة)، (إيران، المنبر للطباعة والنشر، ١٣٧٥هـ)، ص ٥٣٨.
- (٤١). كافي الدين أبو الحسن الواسطي، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٤٢). الشريف الرضي (الجامع)، المصدر السابق، حكمة ٩، ص ٦٠٠.
- (٤٣). كاظم مدير، المصدر السابق، ص ٥٣٥.
- (٤٤). محمد باقر المجلسي، المصدر السابق، ج ٥٠، ص ١٣.
- (٤٥). د. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٥)، ص ٩٨.
- (٤٦). المصدر نفسه، ص ١٠٣.
- (٤٧). د. زينب صالح الأشوح، الدليل الشامل إلى الاقتصاد الإسلامي (بين البحث والنظرية والتطبيق)، (القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٣.
- (٤٨). عباس محمود العقاد، عبقرية عمر، (القاهرة، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٢٢.
- (٤٩). د. زينب صالح الأشوح، المصدر السابق، ص ٢٠٤.
- (٥٠). عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام، سلسلة اقرأ (١١٣)، (القاهرة، دار المعارف، بدون سنة نشر)، ص ١٣٠.
- (٥١). المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٢.
- (٥٢). عبد القادر العلمي، الفقر (أي وسائل لمواجهته)، (الرباط، مطبعة الرسالة، ٢٠٠٢)، ص ١٧.
- (٥٣). أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ب ت)، ص ١٩٠.
- (٥٤). د. زينب صالح الأشوح، المصدر السابق، ص ٢٠٩.
- (٥٥). المصدر نفسه، ص ٢١٠.
- (٥٦). السيد محمد عاشور، رواد الاقتصاد العرب، (القاهرة، لم يذكر مكان النشر، ١٩٧٤)، ص ٢١١.
- (٥٧). المصدر نفسه، ص ٣١٢.
- (٥٨). باقر شريف القرشي، المصدر السابق، ص ٢٦٩.
- (٥٩). السيد محمد باقر الصدر (قد)، اقتصادنا، ط ٣، (قم، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٦٩٧.
- (٦٠). المصدر نفسه، ص ٦٩٧-٦٩٨.
- (٦١). المصدر نفسه، ص ٦٩٨.
- (٦٢). الحر العاملي، الوسائل، ج ١١، (قم، مطبعة الأمير، ب ت)، ص ٥٩٧.
- (٦٣). المصدر نفسه، ص ٥٩٩.
- (٦٤). السيد محمد باقر الصدر (قد)، المصدر السابق، ص ٦٩٩.
- (٦٥). المصدر نفسه، ص ٧٠٠.
- (٦٦). المصدر نفسه، ص ٧٠٧.
- (٦٧). المصدر نفسه، ص ٧٠٨.
- (٦٨). المصدر نفسه، ص ٦٤٣.
- (٦٩). المصدر نفسه، ص ٧٠٢.
- (٧٠). المصدر نفسه، ص ٧٠١.
- (٧١). المصدر نفسه، ص ٧٠٥.
- (٧٢). د. محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط ١، (بغداد، دار الانبار، ١٩٨٩)، ص ٣٨.
- (٧٣). د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، ط ١، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٦٤.
- (٧٤). المصدر نفسه، ص ٦٥.
- (٧٥). د. محمد احمد بيومي، د. محمد محمود مهدي، دراسات في التشريعات الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ت)، ص ٣٧٢-٣٧٦.
- (٧٦). د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط ٩، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٨.

- (٧٧). صلاح رسلان، الفقر (جذوره وسبل علاجه) - رؤية إسلامية، ورقة قدمت إلى ((الفقر في مصر)) :الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ٤٢٢.
- (78). Troeltsch, m. the Economics of Protestantism, London ,The Evans press,1971,p.127.
- (٧٩). د. احسان محمد الحسن. النظريات الاجتماعية المعاصرة، دراسة تحليلية تطبيقية في النظريات الاجتماعية.(بغداد. مطبعة الرسائل ، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٨.
- (80). Troeltsch , m. op, cit, p. 125.
- (٨١). د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٨٢). د. احسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية المعاصرة ، المصدر السابق ، ص ١٩٠.
- (٨٣). د. زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع الديني ، (القاهرة ، دار غريب للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ١٠٨ .
- (84). Max Weber, the protestant Ethics and the spirit of capitalism, op, cit, p. 32.
- (85). Ibid, P. 33.

المصادر:

- (١). ابو حامد محمد بن محمد الغزالي، احياء علوم الدين، (مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ب ت)
- (٢). د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، ط ١، (الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
- (٣). _____، النظريات الاجتماعية المعاصرة (دراسة تحليلية تطبيقية) في النظريات الاجتماعية، (بغداد، ٢٠٠٥).
- (٤). احمد الرحمانى الهمداني، الامام علي بن ابي طالب (من حبه عنوان الصحيفة)، (ايران، المنبر للطباعة والنشر، ١٣٧٥هـ).
- (٥). احمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، (بيروت، دار صادر للتوزيع والنشر، ب ت)
- (٦). الحر العاملي، الوسائل، ج ١١، (قم، مطبعة الامير، ب ت).
- (٧). السيد محمد باقر الصدر (قد)، اقتصادنا، ط ٣، (قم، دار الكتاب الاسلامي، ٢٠٠٤).
- (٨). السيد محمد عاشور، رواد الاقتصاد العرب، (القاهرة، لم يذكر مكان النشر، ١٩٧٤).
- (٩). باقر شريف القرشي، النظام السياسي في الاسلام، (قم، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ب ت).
- (١٠). د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، المشكلات الاجتماعية (دراسة في علم الاجتماع التطبيقي)، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠).
- (١١). د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط ٩، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
- (١٢). د. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٨١).
- (١٣). د. زينب صالح الانشوح، الدليل الشامل الى الاقتصاد الاسلامي (بين البحث والنظرية والتطبيق) ، (القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
- (١٤). صلاح رسلان، الفقر جذوره وسبل علاجه - رؤية اسلامية، ورقة قدمت الى الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة) ، (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)
- (١٥). عباس محمود العقاد، عبقرية عمر، (القاهرة، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٠)
- (١٦). _____ ، عبقرية الامام، سلسلة أقرأ (١١٣)، (القاهرة، دار المعارف، ب ت)
- (١٧). عبد القادر العلمي، الفقر (اي وسائل لمواجهته) ، (الرباط، مطبعة الرسالة، ٢٠٠٢)
- (١٨). عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، تحقيق علي الشبري، ط ١، ج ١، (ايران، مطبعة امير، ١٤١٣ هـ)
- (١٩). علي بن ابراهيم الاحسائي، عوالي اللآلئ العزيزية في الاحاديث الدينية، ج ١، (قم، مطبعة سيد الشهداء، ١٩٨٣).

- (٢٠). غسان عكلاوي صالح، حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب (ع)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥).
- (٢١). فاضل الجابري الموسوي، العدالة الاجتماعية في الاسلام، (قم، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ب ت).
- (٢٢). كاظم مدير، الحكم من كلام امير المؤمنين (ع)، ط ١، (مشهد، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، ١٩٩٦).
- (٢٣). كافي الدين ابو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق حسين الحسيني، (قم، دار الحديث، ١٣٧٦هـ).
- (٢٤). لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط ٣، (قم، مكتب الاعلام اسلامي، ١٩٩٦).
- (٢٥). د. محسن عبد الحميد، الاسلام والتنمية الاجتماعية، ط ١، (بغداد، دار الانبار، ١٩٨٩).
- (٢٦). د. محمد احمد بيومي - د. محمد محمود بهدي، دراسات في التشريعات الاجتماعية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ت).
- (٢٧). محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، ج ١، ط ٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣).
- (٢٨). محمد بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تبريزيان، خطبة ١٩٢، (ايران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠هـ).
- (٢٩). محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ط ٢، (بيروت، دار الزهراء، ١٩٧٢).
- (٣٠). د. يوسف القرضاوي، دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي، (القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٠).
- (31). Troeltsch, M. The Economics of Protestantism, (London, the Evans press, 1971).

Abstract

The monotheistic religions interested in a lot of things, especially those concerned with worship and moral values best, not only this, but is also interested in things material and earthly, which is part of the reality of rights within any society, and without these things when he had the rights to live and continue the march of life, among the religions of Islam, which urged the worship and work, where he called Islam should be concern for the poor, the needy and protect the rights of women and their care and orphanages, and emphasizes the care of the rich to the poor, compared to what urged by the doctrine of the Protestant Christian, who confirmed the work before worship as the philosophy of the Protestant doctrine list on the basis that the person who is close to the Lord be away from the waste and invest money in projects of public benefit, as well as to ensure the rich for a poor person, but in relation to the Catholic faith did not have an opinion on poverty has not been addressed to this doctrine.

Based on the above, the current research has a problem and the importance of research objectives, and then deals with the position of the Islamic religion and the position of the Christian religion of the problem of poverty in addition to a number of conclusions and recommendations.